

حكومة الفخفاخ على عتبة أول مواجهة مع اتحاد الشغل

المنظمة العمالية في تونس تحذر من تواصل الخطط المجحفة في حق العمال

طفت على السطح مجددا بوادر صدام بين الحكومة والاتحاد العام التونسى للشفل (أكبر منظمة عمالية) بسبب برامج حكومية تسعى إلى وقف الأنتدابات وتجميد الأجور عام 2021، فضلا عن إجراءات تقشفية أخرى، وهو ما اعتبرته المنظمة الشغيلة إجراءات مجحفة في حق العمال، وسط تحذير شديد من تداعيات اجتماعية وخيمة.

آصنة جبران

🥊 تونــس – تعكس السياســة التقشــفية التى تتوخاها حكومة إلياس الفخفاخ هشاشية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس، كما تطرح صعوبات الحكومة فى الالتزام بتطبيق تعهداتها العامة والقطاعية، وهو ما ينذر بملامح صراع مرتقب بين الحكومة والمنظمة المدافعة على حقوق العمال.

وأعرب الاتحاد في بيان له الأربعاء، وصفه مراقبون ب"شديد اللهجة"، عن رفضه المطلق المساس بأجور العمال والموظّفين، مؤكدا على وجوب التزام الحكومة بتعهداتها بتطبيق الاتفاقيات المضاة العامة والقطاعية ومنها القسط الثالث من الزيادة العامّة في رواتب الوظيفة العمومية، كما حثّ الحكوّمة على التفاوض الجدّي من أجل إنهاء الملفّات العالقة والعمل على حلحلة العديد من المشاكل القطاعية والجهوية.

وأوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشعل محمد علي بوغديري في تصريت لـ"العرب" أن "الاتحاد يرفض رفضا قاطعا المساس بالأجور"، تحت حجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية. وبدل سياسة الاقتطاع، يرى بوغديري أن الأجدى هـو "مكافحة التهريب بأشكاله خاصة في ما يخص الإعفاء الجبائي واعتماد منوال تنموى جديد وتطبيق الاقتصاد التضامني".



ولاقت مصادقة البرلمان مساء الأربعاء علىٰ مشسروع قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ترحيبا لدى الأوساط السياسية والشعبية، حيث يطرح هذا القانون مشاريع تنموية ويركز على خلق مواطن شعل جديدة للشعباب. ويشعير بوغديري إلى أن "هذا المقترح هو من ضمن خباراتنا البديلة كمنظمة شيغيلة

وهو يعكس رؤية الأطراف الاجتماعية المشاركة في الحكومة". ويفتح تمسك الاتحاد بموقفه من

الأجور الباب على مصراعيه لأزمة جديدة مع الحكومة التي يضيق عليها الخناق من كل جهة بسبب انشعال الأحزاب بالصراعات الحزيية والضغوط الاجتماعية في ظل الدعوات لتحسين الأوضاع المعيشية أو التلويح بورقة الشارع والعودة إلى دائرة

وعلىٰ الرغـم من الأزمات التي تحاصر الحكومة، يصطف الاتحاد مع الشارع ويرفض أن يدفع الأجراء والطبقات المهمشة تكلفة الإصلاحات القاسية، فيما يطالب الخبراء والمتابعون بأن تكون المنظمة الشعيلة ذات النفوذ القوي أكثر تفهما وليونة مع الحكومة وألا تكتفى بوضع العجلة في طريقها.

ويقول متابعون إن الصدام المرتقب بين الحكومة والاتحاد جزء من أزمة سياسية عميقة تستفحل في تونس، في ظل المعارك المحتدمة على أكثر من جبهة بين رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشى ورئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى، فضلا عن مسألة الصلاحيات بين رأستي السلطة التنفيذية

ويلاحظ متابعون أن توجهات النهضة في الحكم أشعلت فتيل الخلافات من حديد في ظل مساعيها للاستحواذ على السلطة وتجاوز صلاحياتها الدستورية. وكانت المواقف الدبلوماسية للحركة الإسلامية النقطــة التي أفاضت الــكأس أمام تصاعد الاتهامات بجس النهضة البلاد لسياسة

ووقف اتحاد الشغل مراقسا تارة ومنددا تارة أخرى بحالة التخبط الحكومي من دون أن يخوض صداما مباشرا أو يستعمل ورقة التصعيد. وكان موقفه صارما في ما يخص السياسات الخارجية لتشديده على ضرورة الناي بتونس عن النزاعات خاصة في الملف الليبي. أما على صعيد داخلي وإن أبدى تفهمه لإجراءات الحكومة في مقاومة الوباء، إلا أنه لا يبدي مرونة في اللُّف الاقتصادي.

وفيما يتوقع متابعون أن يسهم تعنت الاتحاد في هذا الملف في مزيد إرباك المشهد، يستبعد أخرون وقوع البلاد في مطبات صدام جديد بين الطرف الحكومي

والنقابي. وأشــار السياسي التونسي الصحبي

بن فرج لـ"العرب" إلى أن "الأزمة في تونس أعمق ولا يمكن حصرها بين طرفين فهى أزمة مجتمع بأسره". وتعليقا على مستقبل العلاقة بين الحكومة والاتحاد في ظل حالة الشد والحدب المستمرة بينهما، يرى بن فرج أن العلاقة بينهما في طريق التأزم.

وتابع "الفخفاخ خيّر الأطراف الاجتماعية بين مراجعة الاتفاقيات السابقة وإمكانية تخفيض الأجور.. كأنه وضع السكين على رقبة الاتحاد وحمله

المســؤولية في حال رفضــه المقترحات". ويتوقع بن فرج أن يرفض الشارع أيضا مقترح التقليص في الأجور. ويعتبر الاتحاد لاعبا أساسيا في المشهد السياسي، حيث حرصت حل الحكومات المتعاقبة على كسب وده ودعمه ضمانا لحـزام اجتماعـي متـين يقيها شـر الصراعات الحربية.

وفيما يبدو موقف الاتحاد ضبابيا من حكومة الفخفاخ، إلا أن الأخير يفضل الجلوس على طاولة المفاوضات ويراهن علئ الحوار لتقريب وجهات النظر المتباينة في إدارة أزمات البلاد.

وحسب محللين، سيبقى الحوار نقطة لقاء بين الطرف الحكومي والنقابي تجنبا لغضب الشارع. ويستبعد المحلل السياسي خالد عبيد أن "يصل الأمر

حد المواجهة ونقطة القطيعة أو نقطة اللاعودة بين الطرفين". وعلى رغم إقرار عبيد بإمكانية خلق توتر لكن في "الأخير من مصلحة الجميع أن يقع تغليب صوت العقل تفاديا للمحطور".

وفى حال تمسك الحكومة بإقرار التخفيض في الأجور، يرى عبيد أن الاتحاد لـن يقبل بذلك إلا في حالة واحدة وهى أن "تقوم الحكومة بإجراءات حقيقية وملموسية تمس الفئات التي انتفعت بعد 2011 والمتهربة وأصحاب الاقتصاد الموازي على حد السواء". ويستنتج "حين تشهمل التضحية الجميع ربما يقبل

الاتحاد الحديث في المسألة". وكان رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ لمَح في حوار بثته وسائل إعــلام محلية إلــئ أنّ حكومته قد تضطر

الاتحاد قوة ضغط ضد الحكومة

لتخفيض الأجور في حال استمرت المتاعب الاقتصادية والمالية. وبحسب الفخفاخ، كلفت جهود

مكافحة وباء كورونا الاقتصاد الوطني 4.5 مليار دينار (حوالي 1.578 مليار دولار). وتستعد الحكومة لطرح برنامج يحدد أولويات الإنعاش الاقتصادي الشبهر الجاري أمام البرلمان.

وقال الفخفاخ إن الوضع الاقتصادي حرج جدا وهناك مخاطر بأن تعجز الدولة عن الإيفاء يتعهداتها المالية إذا لم تقم بالإصلاحات الضرورية.

ولم تتجاوز نسبة النمو في تونس في 2019 الواحد في المئة فيما توقع صندوق النقد الدولى انكماشا قياسيا للاقتصاد التونسي منذ تاريخ استقلالها عن فرنسا عام 1956، بنسبة 4.3 في المئة في 2020.

السلطة الجزائرية تجهّز أذرعها الحزبية تحسبا لتمرير الدستور الجديد

القيادي السابق صديق شهاب، وإيداع

تسارع السلطة الجزائرية بتجهيز أذرعها السياسية تحسبا لتمرير الدستور الجديد، الذي كشفت عن مسودته قبل بضعة أسابيع، والتي أثارت جدلا واسعا، في وقت اعتبره الكثير غير مناسب، لتزامنه مع انتشارً فايروس كورونا، وحظر أنشطة العمل السياسي من قبل الحكومة.

صابر بليدي

모 الجزائر- أعلن حــزب التجمع الوطني الديمقراطي عن تزكية وزارة الداخلية والحماعات المحلية لنتائج المؤتمر المنعقد نهاية شهر مايو المنقضى، والذي أفضى إلى انتضاب الطيب زيتوني خلفا للأمين العام السابق عزالدين ميهوبي، ليكون بذلك الحرب الثاني بعد جبهة التحرير الوطني التي تلقت تزكية قيادتها الجديدة من طرف الوزارة

وحاول الأمين العام الجديد الطيب زيتونى، المدعوم سابقا من طرف الرجل القوي في السلطة السابق سعيد بوتفليقة، الذي وضعه على رأس بلدية العاصمة، ثم علىٰ رأس مؤسسة المعارض الحكومية، الظهور في ثوب المعارض للأمين العام السابق المسجون أحمد أويحي، من أجل استمالة قواعد الحزب التائهة، والتخفيف من غضب الشارع على واحد من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد والاستفادة من الانتخابات

وأثار الترخيص للحزبين المواليين للسلطة، بعقد أشعال مؤتمريهما نهاية الشهر الجاري لغطا كبيرا في الساحة

السابق عبدالعزيز بوتفليقة، قبل أن الجزائرية، رغم إجراء حظر الأنشطة يدخل في أزمة نظامية نتيجة تمرد

أمينه العام ورئيس الحكومة السابق في إطار مكافحة وباء كورونا. أحمد أويحيي، السبجن بتهم فساد مالي ويعتبس حنزب التجمع الوطنسي وسياسي، فضلا عن دخوله تحت طائلة الديمقراطي، الذي تأسس العام 1997، الأطراف السياسية المغضوب عليها من الحزب الثاني للسلطة، بعد جبهة التحرير طرف قوى الحراك الشبعبي، التي دعت الوطني، ويعرف بحزب "أبوالشوارب"، إلىٰ حل أحزاب السلطة. نتيجــة ولادتــه القوية، حيث حــاز على

السياسية والثقافية من طرف الحكومة



الظهور في صف المعارضة لامتصاص غضب الشارع

الأغلبيـة فـى الانتخابـات النيابية التي ولمح البعض إلى تواطؤ السلطة مع الحزيب في العتبدين، من خيلال الترخيص جرت عام تأسيسه، وقاد الحكومة لعدة لهما في الظروف الصحية الاستثنائية وظل طيلة العقدين الماضيين، أحد لانتخاب قيادات جديدة، ومسارعة وزارة الداخلية لتزكية نتائج المؤتمرين، بينما لا أركان التحالف الحزبي الداعم للرئيس

ويرى متابعون للشان الجزائري أن مقاربة التجديد التي اعتمدتها السططة، تريد توسيعها إلى الأذرع السياسية التقليدية، من خلال الدفع بجيل جديد من القيادات إلى الواجهة مقابل الوفاء والولاء لعقيدة السلطة، من أجل شراكة سياسية في المحطات القادمة.

تزال العديد من الأحزاب (قيد التأسيس)

تنتظر الضوء الأخضر من الوزارة منذ

عدة سنوات للحصول على الاعتماد

ويعتبس الاستفتاء الشعبي علي الدستور الجديد قبل نهاية العام الجاري، أكبر امتحان للسلطة، ولذلك سارعت لرسكلة أذرعها الحزبية تحسبا لتمرير المشروع، لاسيما وأن الوثيقة المعروضة للإثراء والنقاش لم ترض حتى الوعاء الــذى دعم الرئيـس عبدالمجيـد تبون في الاستحقاقات الرئاسية المنتظمة في شهر ديسمبر الماضي.

وأظهرت القيادات تناغما مع خطاب السلطة من خلال رسائل الدعم المعبر عنها على هامش المؤتمرين المنعقدين نهاية الشهر الماضي، بما فيها التدابير غير الشعبية المتخذة من طرف الحكومة في قانون المالية التكميلي، المصادق عليه بالأغلبية النيابية التي يصوز الحزبان على أغلبيتها ورغم أن رئيس الدولة

حاول الظهور في موقع المحايد والواقف على مسافة واحدة بين جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الذي ينحدر منه (جبهة التحريس الوطني)، إلا أن التزكية السريعة لوزارة الداخلية لنتائج المؤتمريان وعدم تسلجيلها لأى اعتراض ولو جزئي، يوحيان بأن السلطة بصدد استعادة أُذرعها التقليدية، بعد ظهور بـوادر تمـرد أو انشــقاق داخــل التيــار الشعبى الذي دعمها أثناء المرحلة الانتقالية أو الانتخابات الرئاسية.

الترخيص للحزبين المواليين للسلطة، بعقد أشغال مؤتمريهما يثير لغطا كبيرا، رغم إحراء حظر الأنشطة السياسية في إطار مكافحة كورونا

ويذكر عن القيادي السابق في الحزب المذكور شهاب صديق، مقولته الشهيرة التي لخصت الوضع وعبرت عنه بصدق، لما سئل عن دعم حزبه والأحزاب الأخرى لمسروع الولاية الخامسة لبوتفليقة التي فجرت الوضع بالبلاد، "لقد كنا عملى بصيرة"، في إشارة إلىٰ عدم تقدير الأحزاب المذكورة للموقف وللعواقب، وهو السيناريو الذي قد ينطبق على المسهد الجديد، في ظل استمرار ما أسماه بـ "عمىٰ

تركيا تجند أطفالا سوريين للقتال في ليبيا

🥊 جنيف - أكد خبراء أمميون، الخميس، انخراط تركيا في عمليات واسعة النطاق لتجنيد ونقل المقاتلين السوريين إلى ليبيا لدعم ميليشسيات حكومة الوفاق في

وحذر فريـق الأمم المتحدة من تصعيد النزاع في ليبيا، وتقويض احتمالات التوصل إلىٰ حل سلمي.

ووفق الخبراء فقد تم إرسال آلاف السوريين، منهم أطفال بمن فيهم صبية دون سن الـ18 سنة، إلىٰ ليبيا عبر تركيا في الأشهر الأخيرة. وأعرب كريس كواجا عن القلق من أن هؤلاء الأطفال "يأتون من وضع اجتماعي واقتصادي ضعيف ويتم استغلالهم وتجنيدهم كمرتزقة".

ودعا الفريق الأممي إلى التوقف فورا عن تجنيد المرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة للاستمرار في الأعمال العدائية، مشيرا إلى أن ذلك يزيد من كثرة الجماعات

وأشسار الفريق إلى التقارير التي تفيد بأن تركيا انخرطت في عمليات تجنيد ونقل المرتزقة السوريين للمشاركة في الأعمال العدائية لدعم حكومة الوفاق الوطني. وحث الحكومات على التحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها هؤلاء الفاعلون.

وتعتمد حكومة الوفاق على رعايا دول ثالثة لدعم العمليات العسكرية، بمن في ذلك الأفراد العسكريون الروس، والمرتزقة السوريون والتشاديون والسودانيون.

ويأتى التجاوز التركى بالتزامن مع تجديد الاتحاد الأوروبي مطالبته بوقف القتال في ليبيا، معتبراً أن الوضع خطير